

مفهوم العدالة الالهية عند الإمامية دراسة عقدية

م.د. إسماعيل دهله هاشم سعيد

asmaeel.d.hayesh@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية/ قسم علوم القرآن

وكونها متركزا أساسياً لباقي الأصول

الدينية كالتوحيد، والنبوة، والإمامة،
والمعاد، ثم تناولت مفهوم العدالة
الإلهية عند علماء الإمامية من
المتقدمين والمتأخرين من المتك

المُلخص

في البحث الموسوم: (مفهوم
العدالة الإلهية عند الإمامية دراسة
عقدية) أعرضُ خلاصة ذلك البحث،
إذ تناول البحث: عرضاً لبيان مفهوم
العدالة الإلهية لغةً واصطلاحاً من
خلال بيان آراء العلماء من المتكلمين
والمُحدثين والأصوليين، وكذا آراء الفرق
الكلامية من المعتزلة والأشاعرة، وبيان
مورد الاتفاق والاختلاف بينهم، وبيان
مدى أهمية تلك الصفة (العدالة)،

The concept of divine justice
according to the Imamis: a
doctrinal study

source of agreement and disagreement. Among them explaining the importance of that and its characteristic (justice) being a basic foundation for the rest of the religious principles such as prophecy as monotheism and the Day of Imamate Resurrection. Then I discussed the concept of divine justice among the both early and Imami scholars and their rational and late traditional evidence to prove it by denying the causes and repercussions of the Divine Essence. whose disputes lead to injustice; Because banishing

assistant teacher. Ismail

DahlaHayeshSaeed

:Abstract

In the research titled: (The concept of divine justice according a doctrinal study) I to the Imamis present the summary of that as the research dealt research with: a presentation of the concept of divine justice linguistically and terminologically by stating the opinions of scholars from the as hadiths and fundamentalists well as the opinions of the theological sects of the Mu'tazilites and explaining the and Ash'aris

قَبال الأشاعرة الذين يقولون: كلّ ما
يَفعله الله عدل، وليس كلُّ عدلٍ يفعله
الله، والعدل : هو أحد صفات فعل الله
تعالى، وله مكانة خاصّة في البحوث
العقدية، تبلغ هذه الصفة
الإلهية (العدل) أهمية بالغة لدى
المتكلمين، إذ أنّ علماء الإماميّة
يعدّونها في معتقداتهم أحد الأصول
الدينية المهمة؛ لأنّها تتركز عليها باقي
الأصول؛ كالتوحيد، والنبوة، والإمامة
والعدل، وقد وقف علماء الإماميّة
موقف أهل بيت النبوة (عليهم السلام)
بوجه كلّ من خالف فكرة ورؤية العدالة
الإلهية من خلال تنزيه الذات الإلهية
من كلّ فعلٍ قبيح، حتى عُدّ عندهم
أصلاً من الأصول الدّينية في
معتقداتهم؛ وقد أرتأى الباحث أن

injustice from the sacred arena is
.proof of divine justice

Introductory words: Divine Justice

.- Imamiyyah – Evidence

المقدمة

إنّ مسألة العدل الإلهي من المسائل
المهمة؛ لأنّها في الأساس صفةٌ من
صفات الله سبحانه، ولكن عندما
اختلفت أقوال المذاهب فيه احتل
العدل الإلهي مرتبةً خاصّةً، إذ أصبح
أصلاً من أصول الدين عند علماء
الإمامية، وأصلاً مهماً عند الفرقة
المعتزلية، وقد أُطلقَ عليهم بالعدلية في



يوسِّمَ بحثه ب عنوان: (مفهوم العدالة الإلهية عند الإمامية دراسة عقدية) إذ تمَّ تحديده في مبحثين وكلُّ مبحثٍ منه تناول مطلبين، المبحث الأول منه حمل عنوان: مفهوم العدالة الإلهية وأهميتها، تناول المطلب الأول منه: تحديد مفاهيم البحث، إذ تمَّ التعريف بمفهوم العدالة الإلهية لغةً واصطلاحاً، وآراء علماء الإمامية من خلال تعريفاتهم لمفهوم العدالة الإلهية، وكذا رأي المعتزلة والأشاعرة، وبيان مورد الاتحاد والاختلاف من خلال آرائهم، وتناول المطلب الثاني منه: أهمية العدالة الإلهية، وأمّا المبحث الثاني منه حمل عنوان: مفهوم العدالة الإلهية عند علماء الإمامية وأدلتهم، وتناول المطلب الأول منه : العدالة الإلهية عند

متكلمي الإمامية، وأمّا المطلب الثاني ذكِرْتُ فيه: أدلّة علماء الإمامية على إثبات العدالة الإلهية، ثُمَّ ختمْتُ بحثي الموسوم أعلاه بأهمّ النتائج التي تَمَخَّض عنها ذلك البحث.

المبحث الأول: مفهوم العدالة الإلهية وأهميتها

المطلب الأول: تحديد مفاهيم البحث أولاً: مفهوم العدالة الإلهية لغة واصطلاحاً:
العدالة لغة:

فقد عرفها ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) بقوله: "إنَّها صفة تُوجب مراعاتها الاحتراز عمَّا يُخل بالمروءة عادةً، والعدْلُ مِنَ النَّاسِ: أيُّ: المَرْضِي المُستوي الطَّرِيقَةِ، وأصل كلمة

فهو الموصوف بأنه عدلٌ في دينه..."
(الخطيب لبغدادي، ١٣٥٧هـ، صفحة ٨٠).

وذهب الصنعاني لتعريف العدالة
بقوله: "إِنَّ تَفْسِيرَ الْعَدَالَةِ بِالْمَلَكَةِ
الْمَذْكُورَةِ لَيْسَ مَعْنَاهَا لُغَةً، وَلَا أَتَى عَنْ
الشَّارِعِ حَرْفٌ وَاحِدٌ بِمَا أَفَادَهَا؛ لَذَا قَالَ
تَعَالَى فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ الْمَجِيدِ فِي
مَسْأَلَةِ الشُّهُودِ: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ﴾
(الطلاق، آية ٢)، وقال تعالى: ﴿

مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ (البقرة، آية ٢٨٢)، وهو بمثابة تفسير للعدل.
والمرضي: من تسكن النفس إلى خبره
ويرضى به القلب، ولا يضطرب من
خبره ويرتاب، فالعدل من اطمأن
القلب إلى خبره، وسكنت النفس إلى

(العدل): يدلُّ على استواءٍ" (ابن
فارس، ١٣٩٩هـ، صفحة ٢٤٦)،
وبهذا يكون المراد منها الاستقامة على
الفعل، وبهذا المعنى يُراد بها: نقيض
الجور، أي: عدل بين رعيته، وهو ما
قام في النفوس وهو مستقيم (ابن
منظور، ١٩٠٠م، صفحة ٢٥٣)، وأنَّ
العدل ممَّا لا يجور في الحكم، أي: لا
يتبع الهوى.

العدالة اصطلاحاً:

فقد عرّفها الخطيب البغدادي
بقوله: "إِنَّ الْعَدْلَ هُوَ مَنْ عُرِفَ بِأَدَاءِ
فَرَائِضِهِ وَلُزُومِ مَا أُمِرَ بِهِ، وَتَوَقُّي مَا نُهِيَ
عَنْهُ، وَتَجَنُّبِ الْفَوَاحِشِ الْمُسْقِطَةِ،
وَتَحْرِي الْحَقِّ، وَالْوَاجِبِ فِي أَعْمَالِهِ
وَمُعَامَلَتِهِ، وَالتَّوَقُّيِّ فِي لَفْظِهِ، مِمَّا يَثْلُمُ
الدِّينَ وَالْمَرْوَةَ، فَمَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ

ما رواه... " (الصنعاني، ١٤١٧هـ، الصفحات ٥٥-٥٩).

وأما الأشاعرة فقد ذهبوا إلى أن المراد من العدل هو: " ما للفاعل أن يفعله،

وفيما يراه علماء الإمامية، ولاسيما الخواجة الشيخ الطوسي بأن المراد من العدالة: "هو الذي لا يفعل قبيحاً ولا يخل بواجب" (الطوسي، ١٣٤٣هـ، صفحة ١٠٥).

أي: أن مقتضى ذلك يصبح كل كفرٍ ومعصية عدلاً، وقيل كذلك إن إرادة الله: أن يقع الكفر والظلم عدل منه، وهو جور وظلم من مكتسبه" (البغدادى، ١٣٤٦هـ، صفحة ١٣١)

وذهب علماء المعتزلة في تعريف العدل بقولهم: " هو من كانت أفعاله كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح، ولا يخل بواجب" (عبد الجبار، ١٩٦٥، صفحة ٩)، وقد نُسبَ القولُ إلى المعتزلة بأن الإمامية قد أخذت الرأي في العدل منهم وهذا غير صحيح؛ بدليل: أن الشيخ عبد الله نعمة في كتابه (هشام بن الحكم) قال: " وأما العدل والتوحيد، فليس معنى قول

وعرفها محمد رضا المظفر (ت ١٣٨٣هـ) بقوله: " من صفاته تعالى الثبوتية الكمالية أنه عادلٌ غير ظالم، فلا يجور في قضائه، ولا يحيف في حكمه، يُثيب المطيعين، وله أن يجازي

العاصين، ولا يكلف عباده ما لا يطيقون، ولا يُعاقبهم زيادةً على ما يستحقون" (المظفر، ١٩٠٤-١٩٦٤، صفحة ٤٠).

ثالثاً: ذهبت الأشاعرة بأنَّ الله سبحانه يفعل ما يشاء دون أن يُسأل عمّا يفعل، ولا يكون (جلّ ذكره) ملزماً بغاية.

وبهذا تتضح ما تفضي إليه المذاهب والمعتقدات الإسلامية في مسألة العدل الإلهي، وأنّه من الصفات الفعلية لله سبحانه، يَبْدَأُ أنْ متكلمي الإمامية والمعتزلة قد أفردوا له بحثاً؛ إن العدل من المسائل الكلامية التي وقع عليها النزاع في مسألة الحُسن والقُبْح العقليين والشرعيين.

وخلاصة القول: إنّ العدل هو: من عُرِفَ بأداءِ فرائِضِهِ، وكذا لُزومِ ما أُمرَ به، وتجنب ما نُهي عنه، وتوقّي الفَوَاحِشِ المُسْقِطَةِ، وتَحَرِّيِ الحَقِّ، والوَاجِبِ في أفعَالِهِ ومُعَامَلَتِهِ، وأنَّ العَدْلَ مَعْرُوفٌ بِالصِّدْقِ ِ في حديثه،

المعتزلة بهما أنَّ الشيعة أخذت ذلك عنهم، بل مِنْ المُمْكِن أنْ يكونَا قرآنيان، فقد برزَ القولُ فيهما مُنْذُ نشوء الإسلام" (نعمة، ١٤٠٥هـ، صفحة ٢٤).

وبعد الاطلاع على ما ورد من التعاريف الاصطلاحية والمفاهيم أعلاه يمكن أن يلاحظ ما يلي:

أولاً: اتفاق الإمامية والمعتزلة على أنَّ الله (جلّ ذكره) لا يفعلُ القبيحَ، ولا يخلُ بأيِّ واجبٍ إطلاقاً.

ثانياً: اتفاق كلٍّ من الإمامية والمعتزلة والأشاعرة على أنَّ العدل: أفعال الله سبحانه التي تفضي

إلى تطبيق العدل.

غيره، فيفعلُ أهله وأُمَّته كما يفعلُ، أي: يقصدون لما يقصدُ، وأصلُ (أم) يدلُّ على القصد" (ابن فارس، ١٣٩٩ هـ، صفحة ٢١).

وعرّفها فخر الدين الطريحي بقوله: "والإمام بالكسر على (وزن) فعال الذي يؤتمُّ به، وجمعه أئمة، وتُسمي الإمام إماماً؛ لأنَّه قدوةٌ للناس، وإمامُ الشيء مستقبله، وهو ضد الخلف وهو ظرف لذا يُذكر ويؤنَّث على معنى الجهة" (الطريحي، ١٤٠٨ هـ، صفحة ١٠٩).

وقد عرّفها أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) بقوله: "هي كلٌّ من أقتدي به وقُدِّم في الأمور فهو إمامٌ، والنبِيُّ إمامُ الأُمّة والخليفةُ إمامُ الرعيّة، والقرآنُ إمامُ المسلمين، وإمامُ الغلام ما يتعلمه كلُّ يومٍ، والإمامُ

واستقامة السيرة والدين، ومُلازمة التقوى والمُروءة، والعدلُ يخافُ الله تعالى خوفاً وازِعاً عن الكذبِ وتوقي الأعمالِ الرذيلة منها الشريكِ والفِسق؛ وبهذا وذاك يفضي إلى اطمئنان القلب، وسكون النفس.

ويمكن القول أن العدلَ من المصطلحات الكلامية التي تعني أولاً وبالذات تنزيه الله (جلّ ذكره) عن كلّ قبيحٍ أو إخلالٍ بواجب.

ثانياً: مفهوم الإمامية لغةً واصطلاحاً

الإمامية لغةً:

نسبةً إلى الإمامة، وعرّف ابن فارس الإمامة لغةً: "مصدرٌ من الفعلِ (أَمَّ) تقول: أمَّهم وأمَّ بهم: تقدّمهم، وهي الإمامة، والإمام: ما أئتمَّ به من رئيسٍ أو

الطريق، والإمام بمنزلة القدام، (فيقال)
فلان يؤم القوم، أي: يقدمهم،
والإمامة النعمة" (الفراهيدي،
(الماوردي، صفحة ١٥)

وذكرها أبو المعالي
الجويني (ت ٤٧٨ هـ) بأن: "الإمامة
١٤٠٩ هـ، صفحة ٤٢٩).

ومن الممكن أن يلاحظ من
تعريفات اللغويين، أن معنى الإمامية
أخذت نسبة من الإمامة التي هي
بمعنى الانقياد، فهي في المجال
والدنيا" (الجويني، ١٤٠١ هـ، صفحة
٢٢).

وعرف صديق حسن خان الإمامة
بقوله: "إن حقيقة الإمامة الشرعية النظر
في مصالح الأمة لدينهم ودنياهم"
(خان، ١٤١١ هـ، صفحة ١٨).

الإمامية اصطلاحاً:

وقد عرف محمد حسين كاشف
الغطاء (قده) الإمامة بقوله: "ومراد
الإمامية بالإمامة: كونها منصباً إلهياً
وعهداً يختاره الله بسابق علمه بعباده
كما يختار النبي ويأمر النبي بأن يدل
عرفها أبو الحسن علي بن محمد بن
محمد بن حبيب البصري البغدادي،
الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠ هـ) بقوله:
"الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في

الأمة عليه..." (كاشف الغطاء م.، ١٩٦٢، صفحة ٢٢١).

فالإمامة عند الشيعة الاثني عشرية يُقصدُ بها الزعامة والرئاسة الإلهية العامة على جميع الخلائق، وتعتبر عندهم أصلاً من الأصول الدينية في معتقداتهم العقائدية، إذ لا يمكن إتمام الإيمان إلا بعد الاعتقاد بها، وهي من أطاف الله (جَلَّتْ قُدْرَتُهُ) على خلقه، إذ لا بُدَّ أَنْ لِكُلِّ عَصْرِ وَزْمَانٍ إِمَامٌ يُقْتَدَى بِهِ؛ ليكون هادياً لهم، يخلف النبي المصطفى (صلى الله عليه وآله) في كافة أعماله الوظيفية، ومسؤولياته التشريعية؛ كي تتمكن البشرية من الرجوع إليه في أمور دينهم ودنياهم، بغية إرشادهم إلى مفاضات خيرهم واصلاحهم، والإمامة تركز

على أساس الاستمرار لأهداف النبوة المنشودة، ولا يمكن أن يتصور خلو زمن من الأزمنة من وجود إمامٍ معصومٍ مفترض الطاعة، منصب من قبل الله سبحانه؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ (فاطر، آية ٢٤).

ويلاحظ ممَّا تقدَّم أنَّ الإمامة عند علماء الإمامية تعتبر من أصول الدين لا من فروعِهِ، ولذا تُبحث عندهم في الكتب العقدية، أو الإلهيات، أي: كتب علم الكلام.

المطلب الثاني

أهمية العدالة الإلهية

إنَّ العدالةَ الإلهيةَ من المبادئ الأساسية والقيم الإنسانية التي جاء بها

الإسلام المحمدي الأصيل، وهو من الأنظمة الحقيقية لكل ما في الوجود الإنساني (الراغب الصفهاني، ١٤٠٠هـ، صفحة ٢٤٩)، وهو ميزان الله الذي به تقوم السموات والأرضين؛ لذا قال الله تعالى في محكم كتابه الجليل: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ (الشورى، آية ١٧)، وأنَّ للعدل أهمية لا يمكن أن يتصورها العباد؛ لأنَّه صفة من الصفات الفعلية لله سبحانه وتعالى، وهو أسم من أسمائه الحسنى، وقد أجمع الفلاسفة المسلمين على أنَّ الله عادلٌ في فعله وحكمه؛ لأنَّ العدلَ رأسُ الفضائل التي تحكم الأفعال المتعدية إلى الغير؛ لذا فإنَّ العدلَ الإلهي أساسٌ لفلسفة العمل في نفوس المسلمين، قال تعالى

في محكم كتابه المجيد: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (النحل، آية ٩٠)، فإنَّ الله (عزَّ وجل) يتصرف في ملكه على مقتضى مشيئته وعلمه، والظلم بضده، فلا يمكن التصور بأنه سبحانه جائر في حكمه أو ظالم لعباده حاشا لله ذلك، فإنَّ الله تعالى لا يظلم عباده ولو بقدر انملة؛ كونه عادل مع رعيته وخلقه، لا يظلمهم مقدار ذرة، وأنَّ الله قد أهدى للبشرية جمعاء النجدين، ولم يجبر أحدٌ منهم على فعل شيء، ويعاقبهم عليه؛ فهذا خلف للعدالة الإلهية، بل إرادتهم مرتبطة بإرادة خالقهم (عزَّ وجل).

إنَّ أفعال الله سبحانه وتعالى حسنة لا سيئة؛ لأنَّه يفعل الخير ويرشدهم إلى السعادة ويؤمرهم باتباعها (حسن،

٢٠٢٢ م، صفحة ٥٣٩)، ومنها: أَنَّ اللهَ (جلَّ ذكره) لا يكلف عباده إلا وسعهم، ولا يكلفهم ما لا يطيقون، أو يشقُّ عليهم مشقةً كبيرة؛ لأنَّ ذلك خلاف لطفه وعدالته، قال تعالى في محكم كتابه المجيد: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة، آية ٢٨٦)، أي: أَنَّ الله لا يطالب عباده، ولا يُحملهم أكثر من طاقاتهم، بل يراعي أحوالهم، واختلاف قدراتهم، لذا عندما يأمر الله عباده بفريضةٍ ما، يضع في قبالتها مجموعة من التراخيص والبدائل؛ مراعاةً للظروف والأحوال، وهذا دليل على أَنَّ الله عادل حكيم .

قيلَ: إنَّ بالعدلِ والمساواة قامت السمواتُ والأرضُ (سلمان، ٢٠١٨ م، صفحة ٤)، ومن عدله ولطفه منح البشرية جمعاء نعمةَ (العقل) الذي يُدرك به ويميز ويختار ما يصلح نفسه ويرقيها، منها عبادة الله وطاعته، واجتناب الموبقات والمحارم؛ كي يسلم من عقابه سبحانه، ويجازي على فعل الخيرات والطاعات؛ لأنَّ الله (جلَّ ذكره) عادل مع جميع خلقه، وهذا هو العدل الإلهي.

وممَّا تقدم ذكره يتضح للباحث: قيمة وأهمية العدل والعدالة الإلهية؛ لأنَّ للعدالة الإلهية في الإسلام المحمدي الأصيل مكانة وأهمية بالغة، وبها تتصدر الثوابت والأسس التي يُبنى عليها الدين الحنيف، وهي من السبل

وَأَنَّ اللهَ (عزَّ وجل) لطيف خبير عادل في حكمه، لا يُظلم عنده أحد، لا في السموات ولا في الأرض؛ لذا

الإسلامية التي تتكفل بتحقيق مقاصد الشريعة، وإن لم ينص عليها الوحي في المرويات، بل يُكتفى بأنَّ (العدل) أسم من أسماء الله (جلّ ذكره)، وهي صفةٌ من صفات الله سبحانه وتعالى؛ لذا كانت العدالة الإلهية في مفهوم الفكر الإسلامي مكانة عظيمة وقيمة سامية، فهي ليست مجرد حق من الحقوق التي يمكن لصاحبها التنازل عنها متى أراد، بل إنها فريضة فرضها الباري (عزّ وجل) على كافة الخلق دون استثناء أحد، كما أن الله (جلّ ثناؤه) فرضها وأمر رسوله المصطفى (صلى الله عليه وآله) بتطبيقها وامثالها، قال تعالى في محكم كتابه المجيد: ﴿ فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ

كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾ (الشورى، آية ١٥).

المبحث الثاني

مفهوم العدالة الإلهية عند علماء الإمامية وأدلتهم

المطلب الأول: مفهوم العدالة الإلهية عند متكلمي الإمامية:

إنَّ العدلَ صفة من صفات الله سبحانه؛ لأنَّ الله (جلّ ذكره)، عادل في كلِّ شيء وأنَّ علماء الإمامية قد أقرّوا: بأنَّ العدلَ أحد الأصول التي تبنتها في عقائدهم الدينية، ومنهم:

أولاً: أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان معروف بالشيخ المفيد (قده) (ت ٤١٣ هـ)، إذ بيّن مفهوم العدالة الإلهية بقوله: "هو تنزيه الله تعالى عن"

فعل القبيح والإخلال بالواجب" (المفيد، ١٤١٤هـ، صفحة ٣٢)، أي: أَنَّ فعل القبيح مضادٌ للظلم ومنافٍ له، وهو خلفٌ للعدالة، وكذا الإخلال بالواجبات ينفي العدالة من خلال وقوع الظلم بين الخلائق؛ لذا فإنَّ الذات الإلهية مُنزهةٌ عن ذلك.

ثانياً: الشيخ الخواجه الطوسي (قده) إذ يرى: "أنَّ العدل الإلهي هو أحكام أفعاله وما يتعلق بها من أفعال خلقه، والحكم بجميعها بالحسن" (الطوسي ن.، ١٩٩٦، صفحة ٩٧).

ثالثاً: العلامة الحلي (قده) (ت ٧٢٦هـ) وهو أحد علماء الإمامية الذي أقرَّ بأنه لا يمكن إثبات التوحيد، والنبوة، والإمامة، إلَّا بالعدل لأنه أساس معتقدات أصولهم الدينية، إذ قال

(قده): "اعلم أن هذا الأصل عظيمٌ تبتني عليه القواعد الإسلامية، بل مُطلق الأحكام الدينية، فبدونه لا يتم شيئاً من الأديان" (الحلي، ١٤٠٧هـ، صفحة ٧٢)، وأنَّ التفاوت والفوارق التي توجد بين أبناء المجتمع في إعطاء المواهب، والنعمة من قبل الله تعالى، كل ذلك يعتبر اختبار وامتحان من قبل المولى (جل ذكره) وأنَّ كل إنسان يحاسب على قدر عمله، قال جل ذكره في محكم كتابه المجيد: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الأنعام، آية ١٦٥).

عدلاً، فليس كل ما هو عدلٌ يفعلُه، فالعدلُ ليس مقياساً لفعلِ الله، بل فعلُ الله هو مقياسٌ لكلِّ عدلٍ" (مطهري، ١٤٢٧هـ، صفحة ٢٢).

سادساً: ناصر مكارم الشيرازي (طاب ثراه) فقد ذهب بقوله: "إنَّ العدلَ مفهومٌ واسعٌ يشملُ جميعَ الأعمالِ الصالحة؛ وذلك لأنَّ حقيقة العدلِ استخدام كلِّ شيء في مجاله، ووضع كلِّ شيء في محله، ثمَّ أنه وإن كان بين القسط والعدالة تفاوتاً، إذ تُطلقُ العدالة ويُراد منها إعطاء كلِّ ذي حقِّ حقه، ويقابلها الظلم: أي منع ذوي الحقوق حقوقهم، بينما يعني القسط: أن لا تعطي حق أحد لغيره".

(الشيرازي، ١٤٣٤هـ، الصفحات ١٦-١٧).

رابعاً: الفيلسوف محمد جعفر الأستربادي المعروف بالشريعتمدار (ت ١٢٦٣هـ) إذ قال: "وأما أصل العدل هو الاعتقاد بأنَّ الله عادلٌ بالعدلِ الذي هو مقابلُ الظلم والجور، أي: لا يفعلُ القبيحَ ولا يتركُ ما ينبغي فعلُه. فكلُّ خلقٍ أو رزقٍ أو عطاءٍ أو منعٍ، صدرَ منه هو لغايةٍ وهدفٍ، وإن لم يعلم الإنسانُ به".

خامساً: الفيلسوف مرتضى مطهري (ت ١٩١٩هـ) فقد أقرَّ: بأنَّ العدلَ الإلهي صفة من صفاتِ الله التي خصَّها لنفسه، وكونه عادلاً ليس باتباعه قوانينَ التي أقرت العدل؛ لذا قال (قده):

" ليس كونه (الله) عادلاً أن يتبعَ قوانينَ سابقةً هي قوانينُ العدلِ، فكلُّ ما يفعلُه

سابعاً: العالم الرباني جعفر السبحاني
إذ قال في العدل الإلهي: "اتفق
المسلمون بجميع طوائفهم ونحلهم
على التوحيد والنبوة والمعاد باعتبارها
أصولاً للدين، ولكن يعتقد الشيعة
الإمامية، بالعدل والإمامة كأصل من
الدين مضافةً على الأصول التي اتفق
عليها المسلمون (السبحاني،
١٤٢٠هـ، صفحة ٥).

وبهذا يتضح للباحث إنَّ العدلَ عندَ
علماء الإمامية أساسٌ معتقداتهم
وأصولهم الدينية، لأنَّه لا يمكن إثبات
التوحيد، والنبوة، والإمامة، إلَّا بإثبات
العدل الإلهي؛ عدالة الله سبحانه
تقتضي أن يرسل الأنبياء والرسل
بالهُدى ودين الحق إلى خلقه؛
ليهديهم إلى دينه، وتسديد هؤلاء

الأنبياء بالمعاجز والكرامات؛ كي يثق
الخلائق بهم بأنَّهم مبعوثون و مرسلون
من قبل الله (جلت قدرته وعلا شأنه)؛
فأن لم يرسل الأنبياء والمرسلين ولم
يسددهم ويؤيدهم بالمعاجز فأنَّ هذا
خلف لعدالته (جلَّ وعلا)، وكذلك
ينبغي لجلالة قدره سبحانه: أن ينص
بعد خاتم الأنبياء والرسل، وأن يجعل
أوصياءً له؛ للحفاظ على ما جاء به
وديمومة دينه الحنيف وإلَّا كان هذا
خلفاً لعدالته؛ لأنَّ عدالة الله بعد خاتم
الأنبياء لا تترك الخلق دون هادٍ ولا
راعٍ، وأنَّ الاعتقاد بالعدل الإلهي
يستلزم الإيمان بوجود المعاد أي: الوعد
والوعيد الإلهي؛ ليفرق بين المطيعين،
والعاصين، وبين المؤمنين والكافرين،

ولولا العدالة الإلهية لما وجد مبدأ
المعاد الذي هو نشأة الآخرة.

المطلب الثاني: أدلة علماء الإمامية
على إثبات العدالة الإلهية

وأن علماء الإمامية أفردوا للعدالة
صفة من صفات الله (عز وجل)
واعتبارها أصلاً من الأصول الدينية
الخمسة، وعليها (العدالة) يترتب الكثير
من الصفات الإلهية من حيث المعنى،
إذ أن العدالة هي وضع الأشياء في
مواضعها، وبهذا تعتمد الصفات
الإلهية؛ كصفة الحكيم، وصفة الرازق،
على العدالة الإلهية من حيث المعنى،
بخلاف ما يقابلها من صفة الضد منها
أي: (الظلم) صفة تجلى الباري عنها؛
لأنه (جل ذكره) لا يفعل القبيح، ولا
يترك ما ينبغي فعله. فكل خلق أو رزق
أو عطاء أو منع، صدر منه هو لغاية فيها
مصلحة لخلقه، وإن لم يعلموا بها.

أقر علماء متكلمي الإمامية، إن
العدل أصل ثابت من أصول الدين في
معتقداتهم الدينية، إذ تعتبر هذه الصفة
من أهم الصفات الإلهية التي أكدت
عليها الأدلة العقلية والنقلية، والتي
سيتم توضيحها بأدلتها التي ستبين أن
الله (جلت قدرته) عادل بلا منازع،
وغير ظالم لرعيته من الخلائق مما يثبت
عدالته منها:

أولاً: الأدلة العقلية لإثبات العدالة
الإلهية

يعد مفهوم العقل من المفاهيم التي
لها أهمية في الفلسفة عامة، والفلسفة
تبدأ بالتعقل لما في الوجود ككل،
وتبحث عن المبادئ العامة للوجود من

خلال البحث العلمي الذي يستند على أدلة عقلية ومنطقية (حسين، ٢٠٢٢م، صفحة ٦٢)، فإنَّ العقلَ له الدور الأساسي عند علماء الإمامية، ولا سيَّما المتكلمين منهم، فقد دَلَّت البراهين والأدلة العقلية على أنَّ الله (جلَّت قدرته) واجبُ الوجود بذاته، وأنَّ من صفاته الكمالية هي العدل والحكمة؛ فهو عادلٌ حكيم، سواءً في النشأة الأولى (عالم الدنيا)، أو النشأة الأخرى (عالم الآخرة) (الكلبايكاني، ١٣٨٩هـ، صفحة ١٤٩)، ومن القضايا التي استقلَّ بها العقلُ هي حُسن العدل، وقُبْحُ الظلم، فلا يتمُّ نكران ذلك إلَّا مَنْ لا عقلَ له؛ لأنَّها من القضايا التي فُطِرَ عليها العقلُ السليم، وقد يستقلَّ العقلُ بقبح بعض الأفعال دون الأخرى، ومثالُ ذلك: حُسن العدل والصديق، وقُبْحُ الظلم والكذب، وللعقل أن يحكِّمَ بذلك من خلال حُسن الأفعال وقُبْحها (أبو إسحاق، ٢٠٠٧م، صفحة ٤٥)، وقد ذهب علماء الإمامية إلى أنَّ العقلَ قادرٌ على أن يُدرك حُسن الأفعال وقُبْحها، وهذا يعني: أنَّ الفعلَ إذا صَدَرَ مِنْ أيِّ فاعلٍ سواءً أكان ذلك الفاعل قديماً كان أو حادثاً، واجباً للوجود كان أو ممكناً للوجود، فيرى مقابلة الإحسان بالإحسان؛ لذا يتضح رأي الإمامية في مسألة الحُسن والقُبْح، وهل أنَّ الحُسن والقُبْح عقليان أم شرعيان؟ فإنَّ رأي علماء الإمامية إنهما عقليان وليس شرعيين (القزويني، ١٤٢٣هـ، صفحة ٤٧٦).

أولاً: الجهل: فهو من الخصال الخطيرة والمدمومة التي تصيب صاحبها لتقبله الأفكار الضالة والمنحرفة والتي بدورها تؤدي به إلى الهاوية (دعير، ٢٠٢٢، صفحة ٥١١)، فأنَّ الفاعلَ إنَّ كان جاهلاً فهو لا يعرف كيف يكون عادلاً، وبهذا سيكون ظالماً أو سيقع في الظلم عاجلاً أم آجلاً على أقلِّ تقدير.

ثانياً: انعدام الحكمة: إنَّ كان عديم الحكمة أي: لم يكن حكيماً، فإنَّ كان كذلك سيكون غير عادل أي: سيقع منه الظلم ولا يُيالي طرفة عينٍ أبداً.

ثالثاً: الاحتياج: إنَّ الاحتياج هو من مقتضيات عالم الممكنات وأنَّه (المحتاج) سيستخدم جميع الوسائل

وإنَّ الظلمَ هو القُبْح بعينه، وهو من الأمور التي تنزهت عنها الذات الإلهية؛ لأنَّه خُلف العَدْل، ومن أجل إثبات العدالة الإلهية بمعناها العام يعني وجوب نفي الظلم عنه سبحانه، والطريق الأقرب والأوضح لنفي ذلك الظلم: هو أن نبحث عن الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى اقتراف الظلم والفعل القبيح وغيرها ممَّا يُنافي العدالة، ففي حال وجود ما يُنافيها كلاً أو بعضاً فقد حصل الظلم، وإلَّا فإنَّ العدالة حاصلة والظلم منتفٍ، وأنَّ الله لا يَصْدُرُ منه الظلم مُطلقاً، وعندما تنتفي تلك الأسباب التي تؤدي إلى الظلم عن الله تعالى؛ تثبت عدالته، ومن هذه الأسباب التي يُمكن أن تكون إحدى الحالات التالية:

والنقص والفقدان وهذه إحدى مواصفات المخلوق لا الخالق (جلّت قدرته)، لأنه لو كان الله تعالى ذكره ظالماً لكان ذلك مستلزماً للنقص في الذات الإلهية، وهذا مُحالٌ، وعليه فإنّ الله سبحانه عادلٌ في جميع مخلوقاته، في قوانينه وأحكامه (الخارساني، ١٤٢٨هـ، صفحة ٤٩).

فالعقل يحكم بأنّ الله (جلّت قدرته وعلا مكانه) عالمٌ وحكيم منزّه عن الجهل، وهو العليم الذي علّم الخلائق بما جهلوا، وغنيٌّ عن العالمين بما افتقروا؛ كونه خالقهم وبارئهم، وهو منزّه عن السفه والطيش، والحسد، والعجز، والنقص؛ لأنّه حكيمٌ، وكذا عدم إيصال الحقوق إلى أهلها لعجزه وعدم قدرته نوعٌ من الظلم منشئه عدم

والممكنات التي توصله لقضاء حوائجه وإن كانت غير مشروعة.

رابعاً: الحسد: بمقتضى العقل أنّ من يكمن في نفسه الحسد يستشعر بالنقص، وتأخذه ضائقة نفسه بأن لا يرى غيره منتفعاً، فيتبادر إلى الغير بنزع وزال نعمته وسلبها بشتى الطرق ظلماً وجوراً.

خامساً: العجز أو عدم القدرة: إنّ العجز من موارد عدم السيطرة على النفس، وعدم تحقيق المراد في النفوس من الأهداف التي يتمنى تحقيقها، فيلتجأ العاجز إلى الظلم والجور ووضع الأشياء في غير محلها وهو الظلم بالمعنى العام.

سادساً: النقص: إنّ النقص نوعٌ يندرج تحت أنواع الظلم، لأنّ الظلم يستلزم

الاستطاعة، وهذا بديهي البطلان بالنسبة إلى ساحة قدسه وجلالته سبحانه وتعالى عما يصفون؛ لأنه واجب الوجود، وغني مطلق، ذو فيض ذات عطاء وجود، الذي لا يحتاج إلى برهان و دليل على ذلك.

وهذه الصفات المضادة للصفات الإلهية لا تليق بجلالة قدره، وعلو مكانه وارتفاع شأنه، فقد قال الشيخ ناصر مكارم الشيرازي: " كيف يُمكن في هذه الحالة أن يصدر الظلم والجور من الوجود الذي هو عين الكمال المطلق، في حين أنه منزه عن الحاجة، والجهل، والضعف، والأنانية والغرور، والحقد والانتقام، ولا يوجد مَنْ هو أكمل منه ليحسده، ولا يستطيع أحد أن يسلب منه الكمال؛

لكي يدفعه ذلك إلى الانتقام؟ فهل يصدر من مثل هذا الرب سوى الخير والعدل والرأفة والرحمة؟ وأن يُعاقب الظالمين فيما كسبت أيديهم، فما هو بحاجة إلى معاقبتهم،... إلى أن قال: والظريف أن القرآن الكريم قد استعان بالوجدان البشري العام حول هذا الموضوع، وطلب منهم أن يحكموا بأنفسهم في هذه المسألة، خلاف ما يعتقد الأشاعرة من كون الحُسن والتُّبح ذاً أبعادٍ شرعية فقط لا وجدانية، إذ قال سبحانه: ﴿ أَفَجَعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ، مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ (القلم، آية ٣٥-٣٦) " (الشيرازي ن.، ١٤٢٦ هـ. ق، الصفحات ٣٣١-٣٣٢)، ومما تمّ ملاحظته أن القرآن الكريم بيّن هذا بعدما ذكر ذلك من

عن الظُّلم" (السبحاني، ١٤١٩هـ،
صفحة ١٤).

ثانياً: الأدلة النقلية عند مفسري علماء
الإمامية على إثبات العدالة الإلهية.

١- المصدر التشريعي الأول (القرآن
الكريم)

إنَّ علماء الامامية، قد عدَّو بأنَّ
العدالة الإلهية أصلاً ثابتاً في
معتقداتهم وأصولهم الدينية، إذ تعتبر
هذه الصفة من أهمِّ الصفات الإلهية
التي أكد عليها المصدر التشريعي
الأول (القرآن الكريم) والمتمثل في
سوره و آياته، والمصدر التشريعي الثاني
(السُّنة المُطهرة) والمتمثلة في
أحاديثها ورواياتها، وبهذه الصفة تثبت
النبوة والإمامة والمعاد كأحد أدلتها،
وإن كانت هنالك أدلة أخرى عليها

عظمة ثواب المُتقين، وهذا دليلٌ واضحٌ
ويُبين على اعترافه بمسألة تحكيم العقل
في مواضع العدل والظلم، إذ بيَّن
رفضه للظلم، واستحسانه للعدل بحكم
العقل. والعدل هو دليلٌ واضحٌ على
كمال الوجود الأزلي والأبدي وحكمته،
وهو دليل الوجود الكامل مِنْ كُلِّ
ناحية، والمنزّه عَنْ كُلِّ عيبٍ ونقصٍ.
وإنَّ للعقل الدور الأوسع نطاقاً والأكبر
في إدراك ذلك والوصول إليه من خلال
بيان الدليل العقلي المرتكز على مفهوم
وحقيقة العدالة الإلهية، وأنَّ الله (جَلَّتْ
قُدْرتهُ): "يتصفُّ بالعدل المُطلق،
بالمعنى المُتفق عليه بَيْنَ العُقلاءِ
وبرهانهُ على ذلك: هو أنَّ العقلَ قادرٌ
على تمييز الحُسن عن القبيح والعدل

سنوردها لاحقاً، ومن الأدلة النقلية التي سنوردها هنا هي: الآيات القرآنية التي تنص على أَنَّ العدلَ أساسٌ لكلِّ تدبيرٍ إلهي منها:

١- قال تعالى في محكم كتابه المجيد: ﴿ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ ﴾ (عمران، آية ١٠٨)، ومفاد تلك الآية المباركة نفْيُ للظلم عنه وانكاره مطلقاً ، وهو في سياقِ النَّفْيِ الذي يُفِيدُ الاستغراقَ، كما يُعبرونَ عَنْ ذلك أهلُ اللغة، وبهذا فأنَّ هذه الآية نفت الظُّلْمَ عَنْ رَبِّ العِزَّةِ والجَبَرُوتِ للعالمينَ جميعاً، في السماواتِ والأرضينَ، بَلْ أَنَّ إرادته لا تتعلق بها الظلم بعينه، وهذا هو عينُ عَدَالَتِهِ، وَمَحْضُ إِرَادَتِهِ، وظاهرُ قوله: (للعالمين)

وهو جمعٌ مُحلًى باللام أي: يفيدُ الاستغراقَ، والمعنى المراد من هذا كما ذهب إليه السيد محمد حسين الطباطبائي (قده) في تفسيره: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَرِيدُ ظُلْمًا أَيَّ ظُلْمٍ فُرضَ لجميعِ العالمينَ وكافةِ الجماعاتِ، وهو كذلك فإنَّما التفرقَ بَيْنَ الناسِ أمرٌ يَعُودُ أثرُهُ المشؤومِ إلى جميعِ العالمينَ وكافةِ الناسِ" (الطباطبائي، ١٤٢٥هـ، صفحة ٣٧٥).

٢- وقال تعالى (جلَّ ذكره) في كتابه المبين: ﴿ فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (يس، آية ٥٤)، إِنَّ المراد من نفْيِ الظلم حسب سياق الآية القرآنية المباركة هو نفْيِ الظلم عن الساحة القدسية الإلهية، وَأَنَّ نفْيِ الظلم عنه تعالى نفياً قطعياً لا

يشوبه شك، أي لا يظلم أحداً في السماوات، ولا في الأرض، لا في نشأة الدنيا، ولا في نشأة الآخرة، بل أن أعمالهم هي التي تتجسد أمامهم يوم لا ينفع مالاً ولا بنون، أي: يوم القيامة، لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (النور، آية ٢٤)، وفي معناه قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ (غافر، آية ١٧)، أي: أن يوم القيامة لا يظلم من قبل الله أحد، بل كل نفس بما كسبت رهينة. (مُغْنِيَّة، ١٤٣٤ هـ، صفحة ٣٠٨).

٣- وقال (جلت قدرته) في مُحْكَم كتابه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (التوبة،

الآية ٧٠)، تشير الآية القرآنية المباركة إلى أن الله ينفي الظلم عنه، ويثبت باستدراكه ب: أن ظلم البشرية بسبب أفعالهم، وأعمالهم السيئة التي اقترفوها؛ فظلموا أنفسهم في عالم الدنيا، واستيقنوها في عالم الآخرة؛ لذا يؤكد ذلك ما ذهب إليه الشيخ ناصر مكارم الشيرازي في تفسيره، إذ قال: "إنَّ سبب انحراف البشرية، ولا سيما المعاندين منهم، وعدم إذعانهم للحق، ولكن ليعلم هؤلاء المعاندون أن قصور الفكر هذا، وعدم البصيرة والعمى عن رؤية وجه الحق، وعدم الاستماع لكلام الله (جلت قدرته) ليس شيئاً ذاتياً لهم، بل نشؤوا عليه منذ ولادتهم، وأنَّ الله سبحانه قد ظلمهم، بل أنَّهم هم الذين ظلموا أنفسهم بأعمالهم السيئة

وعَدَائِهِمْ وَعَصِيَانِهِمْ لِلْحَقِّ، وَعَظَلُوا
بِذَلِكَ عَيْنَ بَصِيرَتِهِمْ وَأُذُنَ أَفْئِدَتِهِمْ عَنْ
سَمَاعِ الْحَقِّ وَاتِّبَاعِهِ، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ
النَّاسَ قَطُّ، وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ
يَظْلِمُونَ" (الشيرازي، ١٤٣٤هـ،
الصفحات ٣٦٧-٣٦٨).

٤- وقال سبحانه وتعالى في مُحْكَمِ
كِتَابِهِ الْمَجِيدِ: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا
هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (عمران،
آية ١٨)،

شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَيُّ: أَنَّ اللَّهَ
قَدْ أَخْبَرَ بِمَا يَقُومُ مَقَامَ الشَّهَادَةِ عَلَى
وَحْدَانِيَّتِهِ، مِنْ عَجِيبِ صَنْعَتِهِ، وَبَدِيعِ
حِكْمَتِهِ. وَقِيلَ: مَعْنَى شَهِدَ اللَّهُ أَيُّ:
قَضَى اللَّهُ، فَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ دَلَّ عَلَى
تَوْحِيدِهِ بِجَمِيعِ مَا خَلَقَ، ...، وَأَنَّ فِي

الآيَةِ الْمُبَارَكَةِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا، وَالتَّقْدِيرُ
فِي ذَلِكَ: شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
(قَائِمًا بِالْقِسْطِ) وَشَهِدَتْ الْمَلَائِكَةُ أَنَّهُ
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ، وَشَهِدَ أُولُوا
الْعِلْمِ أَنَّهُ (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) قَائِمًا بِالْقِسْطِ.
وَالْمَرَادُ هُنَا مَعْنَى ب (الْقِسْطِ): أَيُّ:
الْعَدْلُ: الَّذِي قَامَتْ بِهِ السَّمَاوَاتُ
وَالْأَرْضُ، وَهَنَّاكَ رَأْيًا آخَرَ لِمَعْنَى قَوْلِهِ:
(قَائِمًا بِالْقِسْطِ) أَنَّهُ يَقُومُ بِإِجْرَاءِ الْأُمُورِ،
وَتَدَابِيرِ الْخَلْقِ، وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ بِالْعَدْلِ،
وَإِنَّمَا كَرَّرَ قَوْلَهُ: (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)؛ لِأَنَّهُ
أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَوَّلًا: أَنَّهُ الْمُسْتَحَقُّ
لِلتَّوْحِيدِ، لَا يَسْتَحِقُّهُ سِوَاهُ. وَثَانِيًا: أَنَّهُ
الْقَائِمُ بِرِزْقِ الْخَلْقِ وَتَدْبِيرِهِمْ بِالْعَدْلِ لَا
ظُلْمَ فِي فِعْلِهِ. (الطبرسي، ١٤١٥هـ،
الصفحات ٢٥٧-٢٥٨).

٥- وقال (جلّ ذكره) في قرآنه المجيد: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (الكهف، آية ٤٩)، هنا

إخبار منه سبحانه وتعالى على أنّ

الخلائق يجدون جزاء ما عملوا في ذلك اليوم أي: يوم القيامة، وأنّ الله

تعالى لا يبخس حقّ أحدٍ من البشرية جمعاء، ولا ينقصُ جزاء الثواب الذي

يستحقّه في ذلك اليوم المعهود، وقوله تعالى (رَبُّكَ) هنا وصفَ الله تعالى نفسه

بالربوبية التي تشير إلى رعاية البشرية من قبله تعالى، وتربيتهم نحو التكامل

والرقيّ، لا نحو النقصان الذي يؤدي إلى الظلم والجور المؤدي إلى

هلاكهم؛ لأنّ الظلم الذي نتج عن أعمالهم مثبتٌ عند الذات الإلهية،

ويُعاقب كلّ واحدٍ على قدرٍ معصيته

وعصيانه (الطوسي، ١٣٨٨هـ، الصفحات ٤٨-٤٩).

٢- المصدر التشريعي الثاني (السنة المُطهرة)

تُعدّ السّنة المُطهرة المصدر التشريعي

الثاني بعد القرآن الكريم، بل مبينة

ومؤكدة ومفصلة للمصدر التشريعي

الأول (القرآن الكريم)، وتقسم إلى سّنةٍ

قولية وفعلية وتقريرية، ومحل البحث هنا

السّنة القولية، أي: ما ورد عن النبيّ

والمعصومين من أهل بيته (عليهم

السلام) من أحاديث وروايات تؤكد

وتبرهن على عدالة الله الواحد الأحد،

والتي عدّها علماء الإمامية أصلاً من

أصول الدين في معتقداتهم الدينية لما

لها من أهمية لمعرفة العدالة الإلهية،

وَأَنَّ مَسْأَلَةَ الْعَدَالَةِ الْإِلَهِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ
أُذْعِنُ لَهُ الْجَمِيعُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأُمُورِ
الْفُطْرِيَّةِ فِي وَجْدَانِ الْبَشَرِيَّةِ. وَمِنْ تِلْكَ
الرَّوَايَاتِ:

أَوَّلًا: رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ مَاجِيلُوِيَه،
عَنْ عَمِّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الصَّيْرَفِيِّ
عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَمَادٍ، عَنْ الْمَفْضَلِ، عَنْ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ "عَلَيْهِ السَّلَامُ" قَالَ: "إِنَّ

اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يُقَدَّرُ قُدْرَتُهُ، وَلَا
يُقَدَّرُ الْعِبَادُ عَلَى صِفَتِهِ، وَلَا يَلْبِغُونَ كُنْهَ
عِلْمِهِ، وَلَا مُبْلَغَ عَظَمَتِهِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ
غَيْرُهُ، وَهُوَ نُورٌ لَيْسَ فِيهِ ظُلْمَةٌ، وَعَدْلٌ
لَيْسَ فِيهِ جَوْرٌ، وَصَدَقَ لَيْسَ فِيهِ كَذِبٌ،
كَذَلِكَ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ أَبَدَ الْأَبَدِينَ،
وَكَذَلِكَ كَانَ إِذْ لَمْ تَكُنْ أَرْضٌ وَلَا
سَمَاءٌ، وَلَا لَيْلٌ وَلَا نَهَارٌ، وَلَا شَمْسٌ وَلَا
قَمَرٌ، وَلَا نَجُومٌ وَلَا سَحَابٌ، وَلَا مَطَرٌ

وَلَا رِيَاخٌ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى
أَحَبُّ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقًا يَعْظُمُونَ عَظَمَتَهُ،
وَيَكْبُرُونَ كِبَرِيَاءَهُ، وَيَجْلُونَ جَلَالَهُ،
فَقَالَ: كَوْنَا ظِلِّينَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى (المجلسي، بحار الأنوار،
١٤٠٣هـ، صفحة ٣٠٦).

فَمِنْ حَيْثُ السَّنَدِ: فَإِنَّ الرِّوَايَةَ
صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ رَاوِيَهَا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ
عَلِيٍّ مَاجِيلُوِيَه فَقَدْ وَثَّقَهُ السَّيِّدُ الْخَوَّيْ
(قده) فِي كِتَابِهِ (مَعْجَمُ رِجَالِ
الْحَدِيثِ) (الْخَوَّيْ، ١٤١٣هـ، صَفْحَةُ
٥٨)، وَأَمَّا مَنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ: فَإِنَّ
الرِّوَايَةَ تُشِيرُ إِلَى أَنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلْطَانُ
الْعَادِلُ، أَيْ: لَا تَخْلُوا عَدَالَتَهُ فِي أَرْضِهِ
وَسَمَائِهِ وَهُوَ ظِلٌّ فِي أَرْضِهِ لِسَائِرِ عِبَادِهِ،
يَأْوِي إِلَيْهِ الْمَظْلُومَ، وَيَأْمَنُ إِلَيْهِ الْخَائِفُ
الْوَجِلُّ، وَيَأْمَنُ بِهِ السَّبِيلُ، وَيَنْتَصِرُ بِهِ

قرآنهم. (كاشف الغطاء، ١٣٧٩،
صفحة ١٦)، ولا سيّما أنّ شارحه
ومحققه الشيخ محمد عبده، وأمّا من
حيث الدلالة: أنه أُشير إلى العدالة
الإلهية بجميع أقسامها، منها حينما
قال: "ارتفع عن ظلم عباده" هنا يراد
بذلك: أنه ناظرٌ إلى العدل في مقام
التشريع، وكذا قوله: "وعدّل عليهم في
حكمه"، أمّا قوله: "وقام بالقسط في
خلقه" فهنا ناظرٌ إلى جميع خلقه دون
استثناء بين الإنسان وغيره، من حيث
العدالة الإلهية في الإيجاد والخلق.

ثالثاً: وقال أمير المؤمنين علي بن أبي
طالب (عليه السلام) في موضع آخر
نهج البلاغة: "وأشهدُ أنَّ عدلٌ وحكمٌ
فَصُلِّ" (علي، ١٤١٢هـ، صفحة
١٩٥)،

الضعيف من القويّ، وهذا هو سلطانُ
الله وحجته وعدالته التي لا تخلو الأرض
منه إلى أن تقوم الساعة. (المجلسي،
بحار الأنوار، ١٤٠٣هـ، صفحة ٣٠٦).

ثانياً: فقد وردَ في كتاب نهج البلاغة
لأمير المؤمنين ويعسوب الدين علي بن
أبي طالب (عليه السلام) واصفاً عدالة
الله في عباده قائلاً: "ارتفع عن ظلم
عباده، وقام بالقسط في خلقه، وعدلَ
عليهم في حكمه، مستشهد بحدوث
الأشياء على أزلّيته" (علي، ١٤١٢هـ،
صفحة ١١٥).

فأمّا من حيث السند: فإنّ كتاب
نهج البلاغة لا غبار على صحة صدوره
وسنده، وقد قال في ذلك محمد جعفر
كاشف الغطاء (ت ١٢٢٨هـ): "لو لم
يكن في البرية قرآن، لكان نهج البلاغة

السلام)، أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ
أَسَاسَ الدِّينِ التَّوْحِيدَ وَالْعَدْلَ، وَعِلْمُهُ
كَثِيرٌ، وَلَا بُدَّ لِلْعَاقِلِ مِنْهُ، فَاذْكُرْ مَا
يَسْهَلُ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ، وَيَتَهَيَّأُ حِفْظُهُ،
فَقَالَ (عليه السلام): أَمَّا التَّوْحِيدُ فَأَنَّهُ لَا
تُجَوِّزَ عَلَى رَبِّكَ مَا جَازَ عَلَيْكَ، وَأَمَّا
الْعَدْلُ فَأَنَّهُ لَا تَنْسَبُ لِمَخْلُوقِكَ مَا لَا
مَلِكَ عَلَيْهِ (الصدوق، ١٤٠٤هـ،
صفحة ٩٦).

فمن حيث السند فأنَّ الراوي هو
السمرقندي فهو من مشايخ الصدوق
(قده) وثقته، وحدثه بأرض بلخ ووصفه
بالفقيه (النجاشي، ١٤١٦هـ، صفحة
١٥٦) فالرواية صحيحة السند، وأمَّا من
حيث الدلالة: تشير الرواية على أنَّ
الإمام الصادق (عليه السلام) يشير إلى
أنَّ التوحيد والعدل من مبتنيات الإمامية

فمن حيث السند كما تمَّ توضيحه في
الخطبة السابقة، وأمَّا من حيث الدلالة
ف"أَنَّ الضميرَ هُنَا أَنَّهُ يَرْجَعُ إِلَى الْقَضَاءِ
وَالْقَدْرِ الْمَذْكُورِ فِي صَدْرِ هَذِهِ الْخُطْبَةِ،
وَلَمْ يَذْكُرْهُ الشَّرِيفُ الرُّضِيُّ (رحمه الله)
يقول: أَشْهَدُ أَنَّ قَضَاءَهُ تَعَالَى عَدْلٌ،
وَحُكْمٌ بِالْحَقِّ، فَإِنَّهُ حُكْمٌ فَصْلٌ بَيْنَ
الْعِبَادِ بِالْإِنْصَافِ، وَنَسَبَ الْعَدْلَ
وَالْفَصْلَ إِلَى الْقَضَاءِ عَلَى طَرِيقِ
الْمَجَازِ: وَهُوَ بِالْحَقِيقَةِ مَنْسُوبٌ إِلَى ذِي
الْقَضَاءِ وَالْقَاضِي بِهِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى (ابن
أبي الحديد، ١٤٠٤هـ ق، صفحة ٦٦)
رابعاً: حدثنا أبو الحسن محمد بن
سعيد بن عزيز السمرقندي- الفقيه
بأرض بلخ- قال: "حدثنا أبو أحمد
محمد بن محمد الزاهد السمرقندي
برفعٍ إِسْنَادِهِ إِلَى الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه

الواحد الأحد، وعدم إتهام الذات الإلهية بالظلم؛ لأنَّ الظلم خُلف العدل، واللَّه هو السلطانُ العادل، أي: لا تخلوا عدالته في أرضه وسمائه، وهو ظلٌّ في أرضه لسائر عبادِه؛ لذا قال لابن الحكم: "من العدل أن لا تتوهمه" أي: "أن لا توجه لخالقك الاتهام بأنَّه أجبرك على القبيح و يعاقبك عليه، حاشاه من ذلك، ولا تتَّهمه في أنَّه من الكذَّابين من المعجزات فأضلَّ بهم الناس، ولا تتهمه في أنَّه كلَّفك ما لا تطيقه، وغير ذلك من مسائل العدل.

الخاتمة

بتوفيق من الله (جلَّت قدرته وسادَتْ عدالته) تمَّ استكمال البحث وتمخض

أصحاب الدين الحق التي أقرَّت بوحداية الله تعالى وعدالته الإلهية بخلاف من ذهب إلى أنَّ الدين أساسه الجبر والتشبيه حتى قيل: إنَّ التوحيد والعدل علويان، والجبر والتشبيه أمويان. خامساً: روي أنَّ الإمام الصادق (عليه السلام) قال لهشام بن الحكم: "ألا أعطيك جملة في العدل والتوحيد؟ قال: بلى جعلت فداك، قال: من العدل أن لا تتهمه، ومن التوحيد أن لا تتوهمه (المجلسي، بحار الأنوار، ١٤٠٣هـ، صفحة ٥٨) .

فالرواية تشير إلى أنَّ التوحيد والعدل ركنان أساسيان من أركان العقائد والإلهيات التي يعتمدها متكلمي علماء الإمامية في معتقداتهم واصلوهم الدينية، وتشير إلى عدالة الله

سُبله جملة من النتائج يُمكن أن
تتلخص بما يأتي:

١- إنَّ العدالة في اللغة هي نقيض
الجور، أي: عدل بين رعيته، وهو ما
قام في النفوس وهو مستقيم وأنَّ العدلَ
ممَّا لا يجور في الحكم، وبمعناه
العام: هو وضع الشيء في محله
المخصوص، أمَّا عند أهل الاصطلاح:
فهو من المصطلحات الكلامية التي
تعني أولاً وبالذات تنزيه الله (جلَّ
ذكره) عن كلِّ قبيحٍ أو إخلالٍ بواجب.

٢- ذهب الفرق العدلية كالإمامية
والمعتزلة أنَّ َ معنى: إنَّ الله (جلَّ
قُدرته) عادلٌ أي: ممَّا لا يجور في

الحكم، ولا يتبع الهوى، بخلاف
الأشاعرة فقد ذهبوا إلى أنَّ الله سبحانه
يفعل ما يشاء دون أن يُسأل عمَّا يفعل،

ولا يكون (جلَّ ذكره) ملزماً بغاية؛ لأنَّ
كلَّ فعلٍ صدرَ منه تعالى هو عينُ
العدالة، بمعنى أنَّه جلَّت قُدرته له
الحق أن يُعذب المُحسنين ويجزي
المذنبين دون أن يُسأل.

٣- إنَّ للعدالة الإلهية في الإسلام
المحمدي الأصيل مكانة وأهمية بالغة،
وبها تتصدر الثوابت والأسس التي يُبنى
عليها الدين الحنيف، وهي من الأنظمة
الحقيقية لكل ما في الوجود الإنساني،
وبها تقوم السماوات والأرض، وأنَّ
(العدلَ) أسم من أسماء الله (جلَّت
قُدرته)، وهي صفةٌ من صفات الله
تعالى

٤- إنَّ العقلَ له الدور الأساسي
عند علماء الإمامية، ولا سيَّما
المتكلمين منهم، فقد دَلَّت البراهينُ

والأدلة العقلية على أَنَّ اللهَ (جَلَّتْ قُدْرَتُهُ) واجبُ الوجودِ بذاته، وَأَنَّ من صفاته الكمالية هي العدل والحكمة، وَأَنَّ دليل أثباتها عقلاً نفى الأسباب والتداعيات عن الذات الإلهية التي تؤدي مفاضاتها إلى الظلم؛ كالجهل، والاحتياج، والنقص، انعدام الحكمة، والحسد، فالعقل يحكمُ بأنَّ اللهَ (جَلَّتْ قُدْرَتُهُ وعلا مكانه) عالمٌ وحكيم منزَّه عن الجهل، وهو العليمُ الذي علَّمَ الخلائق بما جَهِلُوا، وغنَّى عن العالمين بما افتقروا؛ كونه خالقهم وبارئهم، وهو منزَّه عن السفه والطيش، والحسد، والعجز، والنقص؛ لأنَّه عادلٌ حكيمٌ؛ لأنَّ نفى الظلم عن الساحة القدسية إثبات للعدالة الإلهية.

٥- وبعد التعمق من خلال التدبر والنظر في أعماق الأدلة النقلية منها المصدر التشريعي الأول (القرآن الكريم) وآياته المُحكِّمات، والمصدر التشريعي الثاني (السُّنَّة المُطهِّرة) بأحاديثها ورواياتها بَعْدَ التحقيق السَنَدِي والتَطْبِيقُ الدَّلَالِي يُلاحظ أَنَّ اللهَ عادلٌ، وإثبات عدالته نفى الظلم عنه، وقد أثبتت الآيات القرآنية المباركة والروايات الواردة عن النبي المصطفى وآله خير الورى: أَنَّ اللهَ ليس بظالمٍ لخلقه، ولا ظلام لعباده، بل عادلٌ حكيمٌ قائمٌ بالقسط.

المصادر والمراجع

أبو إسحاق، إبراهيم بن نوبخت (٢٠٠٧م). الياقوت في علم الكلام

العلمية.

(المجلد ٢)، تحقيق: علي أكبر

ضباني

الحلي، جمال الدين الحسن بن

يوسف. (١٤٠٧هـ). نهج الحق وكشف

، إيران- قم: ستارة.

الصدق. قم: مؤسسة دار الهجرة.

ابن أبي الحديد. (١٤٠٤هـ ق). شرح

الخارساني، وحيد، (١٤٢٨هـ)،

نهج البلاغة، إران- قم، ط ٢: مكتبة

مقدمة في أصول الدين (المجلد ٥)،

آية الله العظمى المرعشي.

إيران- قم: مدرسة الإمام الباقر (عليه

البغدادى، أبي منصور عبد القاهر بن

السلام).

طاهر. (١٣٤٦هـ). أصول الدين.

خان، محمد صدّيق بن حسن بن

استانبول: مطبعة الدولة.

علي. (١٤١١هـ). إكليل الكرامة في

الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن

تبيان مقاصد الإمامة: مكتبة التوبة

يوسف أبو المعالي. (١٤٠١هـ). غياث

للنشر والتوزيع.

الأئم في التياث الظلم: مكتبة إمام

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن

الحرمين.

علي بن ثابت بن أحمد، (١٣٥٧هـ).

أبي الحسن، بن أحمد عبد الجبار.

الكفاية. المدينة المنورة: جمعية دائرة

(١٩٦٥). المُغني في أبواب التوحيد

المعارف.

والعدل. القاهرة: دار الكتب

- الخوئي، أبي القاسم. (١٤١٣هـ). الشيرازي، ناصر مكارم. (١٤٢٦هـ).
معجم رجال الحديث، النجف (ق). نفحات القرآن، ايران- قم:
الأشرف: مؤسسة الإمام الخوئي. مدرسة الإمام علي بن أبي طالب "ع".
- الراغب الصفهاني، الحسين بن محمد الصدوق، أبي جعفر محمد علي بن
بن المفضل. (١٤٠٠هـ). الحسين بن بابويه القمي. (١٤٠٤هـ).
مكارم الشريعة، لبنان - بيروت: دار التوحيد. ايران- قم: منشورات جماعة
الكتب العلمية. المدرسين في الحوزة العلمية في قم
السبحاني، جعفر. (١٤١٩هـ). المقدسة.
- مفاهيم القرآن (العدل والإمامة)، ايران - الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن
قم: مؤسسة الإمام الصادق (عليه صلاح، (١٤١٧هـ)، ثمرات النظر في
السلام). علم الأثر، الرياض: دار العاصمة
للنشر والتوزيع.
- الشيرازي، ناصر محمد كريم بن محمد باقر. (١٤٣٤هـ). الأمثل في
تفسير كتاب الله المنزل، لبنان - تفسير كتاب الله المنزل، لبنان -
بيروت: مؤسسة الاعلامي للمطبوعات. ايران - قم: مؤسسة الإمام المنتظر
(عج).

- الطبرسي، أبي علي الفضل بن الحسن. (١٤١٥هـ)، تفسير مجمع البيان. لبنان- بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
- نعمة، عبد الله. (١٤٠٥هـ). هشام بن الحكم، لبنان- بيروت: دار الفكر اللبناني.
- أبي طالب، علي بن. (١٤١٢هـ). نهج البلاغة، تحقيق وشرح: الشيخ محمد عبده، ، خطبة ٢١٤، ط ١. بيروت - لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر.
- ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا. (١٣٩٩هـ). معجم مقاييس اللغة. دار الفكر للطباعة والنشر.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد. (١٤٠٩هـ). كتاب العين (المجلد ٢): مؤسسة دار الهجرة.
- الطوسي، نصير الدين. (١٩٩٦). تجريد العقائد، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- الطوسي، محمد بن الحسن. (١٣٤٣هـ). الرسائل العشر، قم: مؤسسة النشر الإسلامي.

القزويني، علي. (١٤٢٣هـ). تعليقه
عل كتاب معالم الأصول (المجلد ١)،
ايران- قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
الكلبايكاني، علي الرباني. (١٣٨٩هـ).
القواعد الكلامية (المجلد ٣). ايران-
قم: مؤسسة الإمام الصادق (عليه
السلام).

كاشف الغطاء، جعفر بن الشيخ خضر
الجناحي، (١٣٧٩)، كشف الغطاء
عن مبهمات الشريعة الغراء، ايران- قم:
مؤسسة بوستان كتاب.
الكليني، محمد بن يعقوب. (١٣٦٧)
ش). الكافي، تحقيق: علي أكبر
الغفاري، ايران- طهران: دار الكتب
الاسلامية.

كاشف الغطاء، محمد
جعفر. (١٤٣٢هـ). المدخل إلى
الشريعة الإسلامية (المجلد ٤).
العراق- النجف الأشرف: مؤسسة
كاشف الغطاء.
الماوردي، أبو الحسن علي بن
محمد. (بلا تاريخ). الأحكام
السُلطانية، القاهرة: دار الحديث .
المجلسي، محمد باقر، (١٤٠٣هـ).

كاشف الغطاء محمد حسين.
(١٩٦٢). أصل الشيعة وأصولها: دار
الأضواء.
بحار الأنوار، بيروت- لبنان: دار إحياء
التراث العربي، الناشر: مؤسسة الوفاء،
بيروت - لبنان.

- مطهري، مرتضى. (١٤٢٧هـ). العدل الإلهي، لبنان- بيروت: الدار الإسلامية.
- النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي. (١٤١٦هـ). رجال النجاشي، إيران - قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
- المظفر، محمد رضا. (١٩٠٤-١٩٦٤). العقائد الإمامية، قم: انتشارات انصاريان.
- دعير، باسم عبد الزهرة. (٢٠٢٢). الآفات الاجتماعية ودورها في إضعاف المجتمع وتفرق آرائه سورة الحجرات انموذجاً: مجلة كلية التربية الأساسية/ الجامعة المستنصرية.
- مُغنية، محمد جواد. (١٤٣٤هـ).، التفسير الكاشف، لبنان - بيروت: منشورات الرضا.
- حسين، منى فالح. (٢٠١٤)، مفهوم العقل عند الكندي والفارابي: مجلة الفلسفة/ كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية (العدد ٢٤).
- المفيد، محمد بن محمد بن النعمان. (١٤١٤هـ). النكت الاعتقادية، لبنان- بيروت: دار المفيد.
- حسن، أركان علي. (٢٠٢٢). العدل الإلهي من منظور الخواجة نصير الطوسي دراسة عقدية: مجلة كلية التربية/ الجامعة المستنصرية.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (١٩٠٠م)، لسان العرب، لبنان-بيروت: دار صادر.

سلمان، عامر ضاحي. (٢٠١٨م).

العدالة الإلهية عند الشيخ ناصر مكارم

الشيرازي دراسة موضوعية: مجلة كلية

التربية/ الجامعة المستنصرية.

.